

ملخص

الخطة الاستراتيجية لديوان الرقابة المالية الاتحادي للفترة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)

تمثل الخطة الاستراتيجية لديوان الرقابة المالية الاتحادي للفترة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) إطاراً شاملاً لتطوير العمل الرقابي في العراق وتعزيز دوره في حماية المال العام وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة. وتأتي هذه الخطة استجابةً للمتغيرات المتسارعة في بيئة الإدارة المالية العامة، والحاجة إلى تطوير أدوات الرقابة بما ينسجم مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المهنية، فضلاً عن مواكبتها مع التوجهات الوطنية للتنمية والإصلاح المؤسسي، وعلى رأسها رؤية العراق ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية والبرنامج الحكومي في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

ويُعد ديوان الرقابة المالية الاتحادي أعلى سلطة رقابية مالية في الدولة، ويتمتع باستقلال مالي وإداري ويرتبط بمجلس النواب، ويضطلع بمهمة الرقابة على الأموال العامة أينما وجدت، من خلال تدقيق حسابات الجهات الحكومية وتقييم أدائها والتحقق من سلامة تطبيق القوانين والأنظمة المالية. كما يعمل الديوان على الكشف عن حالات الهدر وسوء التصرف والفساد المالي والإداري، وتقديم التقارير والتوصيات التي تساهم في تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة وتعزيز المساءلة داخل مؤسسات الدولة.

وتسعى الخطة الاستراتيجية إلى تطوير الدور التقليدي للديوان، الذي كان يركز بصورة أساسية على التدقيق اللاحق للمعاملات المالية، نحو دور أكثر شمولاً يعتمد على التدقيق المبني على المخاطر وتقييم الأداء المؤسسي والبرامجي. ويعني ذلك الانتقال من مجرد فحص المستندات والمعاملات إلى تقييم كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام الموارد العامة، ومدى تحقيق البرامج الحكومية لأهدافها التنموية، بما يعزز القيمة المضافة للعمل الرقابي ويساهم في دعم الإصلاح الاقتصادي والإداري في الدولة.

وتستند الخطة إلى أربع ركائز استراتيجية رئيسية تشكل الإطار العام لتطوير عمل الديوان خلال السنوات الخمس المقبلة:

الركيزة الأولى: تعظيم كفاءة وفاعلية الرقابة

الركيزة الثانية: تطوير القدرات البشرية

الركيزة الثالثة: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الرقابة

الركيزة الرابعة: تعزيز الشراكات والتواصل الفعال

وتتضمن الخطة كذلك تحليلاً للوضع الراهن من خلال دراسة البيئة الداخلية والخارجية وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، فضلاً عن تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في العمل الرقابي. ويهدف هذا التحليل إلى توفير أساس علمي وموضوعي لتحديد الأولويات الاستراتيجية والمبادرات التطويرية التي من شأنها تعزيز كفاءة الديوان وتحسين أدائه المؤسسي.

كما تركّز الخطة على وضع آليات واضحة لتنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات المقترحة، من خلال تحديد المسؤوليات المؤسسية، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، ووضع مؤشرات لقياس الأداء وتقييم مستوى التقدم في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية. وتعد المتابعة والتقييم المستمران من العناصر الأساسية لضمان نجاح الخطة وتحقيق النتائج المرجوة منها.

وفي إطار دعم الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، تؤكد الخطة أهمية التعاون مع الهيئات المختصة داخل العراق وخارجه، ومتابعة ملفات الفساد الكبرى والعمل على استكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها، بما يساهم في تعزيز المساءلة واسترداد الأموال العامة. كما تؤكد على دور الديوان في دعم الجهات التشريعية في ممارسة دورها الرقابي على السلطة التنفيذية من خلال توفير التقارير والمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

وبشكل عام، تمثل هذه الخطة خارطة طريق لتطوير عمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وتعزيز دوره كمؤسسة رقابية حديثة قادرة على مواكبة التطورات في مجال الرقابة المالية والمحاسبية، بما يساهم في تحقيق الحكم الرشيد وتحسين إدارة الموارد العامة ودعم مسيرة التنمية المستدامة في العراق.

ومن أجل ضمان استمرارية عمل الديوان في مختلف الظروف، تتضمن الخطة خطة للطوارئ تهدف إلى التعامل مع الأزمات أو الظروف الاستثنائية التي قد تؤثر في سير العمل المؤسسي، وضمان استمرار أداء المهام الرقابية بكفاءة وفاعلية حتى في حالات الطوارئ.

محاور خطة الطوارئ

تتضمن خطة الطوارئ عدة محاور رئيسية تهدف إلى تعزيز جاهزية الديوان لمواجهة الظروف غير المتوقعة وضمان استمرارية العمل، ومن أهم هذه المحاور:

١. محور استمرارية العمليات التشغيلية

٢. محور أمن المعلومات والأمن السيبراني

٣. محور إدارة الأزمات والموارد البشرية

وتعتمد الخطة على مبدأ المرونة الاستراتيجية لضمان استمرارية الأداء في مواجهة الأحداث غير المتوقعة، ولذلك يتم اتباع آلية للتكيف مع التغيرات الطارئة تتمثل في الآتي:

١. إعادة تقييم الأهداف

٢. تعديل الموارد

٣. توثيق التغييرات

ولا تمثل هذه الخطة الاستراتيجية مجرد قائمة بالأهداف، بل هي خارطة طريق ديناميكية تعتمد على منهج التدقيق المبني على المخاطر ومنهج التدقيق المستند إلى مخاطر الأعمال، حيث يتم توجيه الجهد الرقابي للديوان بشكل مركز ومتسلسل لضمان معالجة المخاطر ذات الأولوية القصوى أولاً قبل الانتقال إلى المخاطر الأخرى، بما يضمن تحقيق أعرق أثر ممكن للعمل الرقابي.

ويتوزع الجهد الرقابي الكلي ١٠٠٪ على ثلاث مراحل زمنية وأولويات متميزة، وهي:

١. الأولوية - A مرحلة التأسيس وتأمين الأساسيات (2026-2027) بنسبة جهد 50 %

٢. الأولوية - B مرحلة البناء والتطوير الرأسمالي (2028-2029) بنسبة جهد 30 %

٣. الأولوية - C مرحلة الاستدامة والامتثال (2030) بنسبة جهد 20 %

وفي ضوء هذه المحاور، تمثل الخطة الاستراتيجية وخطة الطوارئ إطاراً متكاملًا لتطوير عمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وتعزيز قدرته على أداء مهامه الرقابية بكفاءة عالية، بما يسهم في حماية المال العام ودعم مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحقيق التنمية المستدامة.